Journal of Agricultural Sciences and Sustainable Development

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

ISSN (Print): 3009-6375; ISSN (Online): 3009-6219

The Role of Small Agricultural Projects in Achieving Food Security in Yemen

Saleh K. K.*

Department of Agricultural Economics and Extension, Agricultural College, Sana'a University, Yemen

Abstract

This research aimed to understand the status of small agricultural holdings in Yemen. Their economic importance for development. Their contribution to achieving food security. and to diagnose the problems and challenges they face. To achieve these objectives. The researcher relied on quantitative and descriptive methods. in addition to using standard analytical and statistical tools. The results indicated that the plant agricultural sector in Yemen currently has approximately one million-one hundred ninety-four thousand-three hundred seventy-one (1194.371) small and subsistence projects constituting about 61.30% of the total agricultural projects these projects own approximately one million-four hundred thousand (1400.000) hectares, representing 97% of the arable land estimated at about one million-six hundred ten thousand (1610.000) hectares and about 2.53% of the republic's area. Most Yemeni agricultural lands are close to cities and towns characterized by varying fertility and reliance on rainwater as the main source for agriculture. Due to the limited agricultural land in Yemen and the variation in area from one governorate to another. The problem of inequality has deepened. Reflected in poverty levels, about 58.4% of the holders own less than half a hectare. accounting for around 7.6% of the total arable land. The research also revealed a close relationship between land tenure systems and poverty in Yemen. Where 60.5% of Yemenis live in rural areas. and 58.3% of them work in agriculture.

Manuscript Information:

*Corresponding author : Khaled K. K. Saleh
E-mail: dralodynieconomic@gmail.com

Received: 10/02/2024
Revised: 04/03/2024
Accepted: 12/03/2024
Published: 01/05/2024
DOI: 10.21608/JASSD.2024.266437.1007

©2024. by the authors. Licensee **Agricultural Sciences and Sustainable Development Association**. Egypt. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Small Projects, Small Agricultural Holdings, Food security, Yemen.

مجلة العلوم الزراعية والتنمية المستدامة

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي (مطبوع): 3009-6375 الترقيم الدولي (أونلاين): 3009-6219

دور الحيازات الزراعية الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي باليمن

خالد قاسم صالح

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة صنعاء- اليمن

الملخص العربي:

استهدف هذا البحث معرفة واقع الحيازات الزراعية الصغيرة في اليمن، والأهمية الاقتصادية لتنميتها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، وكذا تشخيص المشاكل والتحديات التي تعاني منها. وللوصول لهذه الأهداف، فقد اعتمد الباحث على الأسلوب الكمي والوصفي، بالإضافة إلى استخدام أساليب وأدوات التحليل القياسي والإحصائي. وأوضحت النتائج أن القطاع الزراعي النباتي في اليمن يمتلك حاليا حوالي (مليون) و (194) ألف و (371) مشروع (حائز) تقريبا، بين صغير وأصغر، يشكلون نسبة (61.30%) من اجمالي المشاريع الزراعية، وهؤلاء يمتلكون نحو (مليون) و (400) ألف هكتار تقريبا، وتمثل (97%) من الاراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي (مليون) و (610) ألف هكتار تقريبا، ونحو (2.53%) من مساحة الجمهورية، ومعظم الأراضي الزراعية اليمنية قريبة من المدن والبلدات، وتمتاز بكونها متفاوتة الخصوبة وتتوفر لها الحصة المائية من الامطار كمصدر رئيسي للزراعة. ونتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية في اليمن وتفاوت المساحة من محافظة لأخرى، فقد تعمقت مشكلة اللامساواة، وانعكس ذلك على مستوى الفقر، حيث يقدر نسبة الحائزون على أقل من نصف هكتار 58.4% من اجمالي عدد الحائزين، وهؤلاء يحوزون على نحو 7.6% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة. كما تبين من نتائج البحث وجود علاقة وثيقة بين نظم الحيازات وظاهرة الفقر باليمن، حيث أن 60.5% من اليمنيين يسكنون في الريف، 58.3% منهم يعملون في الزراعة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، الحيازات الزراعية الصغيرة، الأمن الغذائي، اليمن.

بيانات البحث:

***الباحث المسئول: خالد قاسم صالح**

dralodynieconomic@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2024/02/10م

تاريخ إجراء التعديلات: 2024/03/04م

تاريخ القبول: 2024/03/12م

تاريخ النشر: 2024/05/01م

معرف الوثيقة:

DOI: 10.21608/JASSD.2024.266437.1007

©2024، من قبل المؤلفين. مرخص من جمعية العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، مصر. هذه المقالة عبارة عن مقالة ذات وصول مفتوح يتم توزيعها بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY) (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

لا شك أن الحيازات الزراعية الصغيرة والأصغر تشكل أساسا للأمن الغذائي، وتمثل جزءاً هاماً من المشهد الاجتماعي/الاقتصادي/ الايكولوجي في اليمن. على سبيل المثال، قدرت أعداد حيازات الحبوب عام 2022م بحوالي 645 ألف حيازة، أنتجت نحو 730 ألف طن من الحبوب، تمثل نسبة (10.5%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي، وبلغ عدد حيازات الخضر حوالي 82 ألف مشروع/حائز، انتجت حوالي مليون و200 ألف طن. وقدرت اعداد حيوانات الماشية (أغنام، ماعز، أبقار) بحوالي (8568، 7587، 1474) ألف رأس على الترتيب، وذلك كمتوسط سنوي خلال الفترة (2002 - 2022م). وبرغم هذه الأهمية، إلا أن الحيازات الزراعية الصغيرة تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات، وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن عدد السكان آخذا بالتزايد المستمر، وهذا يعني أن احتياجات سكان اليمن من الغذاء في تزايد مستمر ولا شك في أن كل ما سبق ذكره يعطي الأهمية والمبرر لتناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة. ويأتي هذا البحث كمشاركة من قبل الباحث لتشخيص الأوضاع الراهنة للحيازات الزراعية الصغيرة وانعكاساتها على الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

يمثل قطاع الزراعة بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد اليمني، حيث تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لثلاثة أرباع سكان الجمهورية سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حدٍ سواء والتي تستمد موادها الخام من الحيازات الزراعية المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى مساهمتها المرتفعة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي(20-25%) والقوى العاملة (30%)، فضلاً عن دوره المهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري. وبرغم هذه الأهمية نجد تدني متوسطات إنتاجية وحدة المساحة للمحاصيل مقارنة بنظيراتها في الوطن العربي والعالم، ففي الفترة من (2017-2021) لم تتجاوز غلة الحبوب 1057 كجم/هكتار، وكانت في البقوليات 1916 كجم/هكتار، وفي مجموعة المحاصيل النقدية والتي تشمل محصول البن بلغت الانتاجية 1027 كجم/هكتار.

واعتمادا على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، مما انعكس سلباً على دورها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن الوصول لحل إشكالية البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

(1) ماهي التحديات والمشاكل التي تواجه الحيازات الزراعية الصغيرة؟

(2) ما هو الوضع الراهن للحيازات الزراعية الصغيرة؟

(3) ما مدى مساهمة الحيازات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي؟

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من كون اليمن يقف على أبواب مرحلة نامية طموحة يسعى بكل إمكانياته إلى تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي، معتمدًا على إحداث التوازن الممكن بين سياسات التطوير والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة. وتبرز أهمية الحيازات الزراعية اليمنية من حيث:

(1) أنها تشكل نسبة كبيرة من الانتاج الغذائي النباتي في اليمن

(2) أن معظم الانتاج من الثروة الحيوانية ومشتقاتها ينتج في مشروعات صغيرة.

(3) تشغيلها لعشرات الالاف من العاطلين عن العمل.

(4) مصدر الدخل الوحيد لألاف الاسر الريفية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصورة رئيسية إلى تقدير دور الحيازات الزراعية الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي باليمن من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

(1) تحديد الوضع الراهن للحيازات الزراعية،

(2) تشخيص المشاكل والتحديات التي تعاني منها الحيازات الزراعية اليمنية،

(3) تحديد مدى مساهمة الحيازات الزراعية الصغيرة في توفير الغذاء

(4) معرفة الاهمية الاقتصادية للحيازات الزراعية الصغيرة،

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على الأسلوب الكمي والوصفي، بالإضافة إلى استخدام أساليب وأدوات التحليل القياسي والإحصائي كالمتوسط الحسابي والنسب المئوية والأهمية النسبية. واعتمد البحث على البيانات الإحصائية المحلية الثانوية الصادرة من الجهات الرسمية والبحثية (كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء وكتاب الإحصاء الزراعي السنوي الصادر من وزارة الزراعة والري، بالإضافة الى نتائج التعدد الزراعي) . وللوصول إلى الأهداف المطلوبة، تم استخدام آليات العمل المتضمنة جميع التحاليل والدراسات الإحصائية

المساندة التالية: تقدير معادلة الاتجاه العام لمعرفة مدى التطور للحيازات الزراعية النباتية والحيوانية بالاعتماد على البيانات المتاحة بتعداد عام 1993 وتعداد عام 2002م، ومقارنتها بالبيانات المتاحة بكتب الإحصاءات الزراعية السنوية حتى عام 2022م. بيانات ومعلومات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي) الممول والداعم لمشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاج الزراعي في اليمن في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عام 2017م. تحديد مدى استخدامات أراضي أجزاء الحيازات النباتية في اليمن متضمنًا المحاصيل الحقلية، والخضراوات، وأشجار الفاكهة، والبقوليات، والمحاصيل النقدية، بالإضافة الى محصول القات وأراضي البور، والمساحات الصالحة للزراعة، الاستفادة من دراسات ذات صلة بالحيازات الزراعية الصغيرة في بعض الدول المشابهة لليمن مثل الأردن وسوريا

مفاهيم البحث:

(1) الحيازة: هي مجموعة من الأراضي التي تستثمر كليا أو جزئيا في الانتاج الزراعي (النباتي او الحيواني) وتستعمل كوحدة انتاجية من قبل فرد او مجموعة من الافراد ملاكا كانوا أو مستأجرين أو مشاركين.

(2) الحائز الزراعي: الشخص الطبيعي أو الاعتباري والذي تقع عليه تقع مسئولية تشغيل الحيازة الزراعية وعليه تقع المسئوليات الفنية والاقتصادية ويعود اليه بمفرده او بالمشاركة مع اخرين عائد انتاج الحيازة.

(3) الحيازة القزمية: هي تلك الحيازات التي تقل مساحتها عن نصف هكتار.

(4) تفتت وتبعثر الحيازات: التفتت يعني تقسيم الارض الى قطع صغيرة، اما التبعثر فيعني انتشار وتباعد هذه القطع عن بعضها البعض،

(5) الأمن الغذائي (Food Security): عرفه مؤتمر قمة الغذاء العالمية عام 1974م بأنه توفر التجهيزات من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحمل التوسع في الاستهلاك، ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وسعت مفهومها للأمن الغذائي عام 1983م، ليتضمن وصول الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة، وهذا يضم إشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي. وفي تقرير للبنك الدولي - الفقر والجوع - عام 1989، تم التمييز بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي، الأولى حالة الانعدام المزمن للأمن الغذائي التي ترتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخول، والثانية، حالة الانعدام المؤقت للأمن الغذائي التي تتضمن فترات الضغط المكثف، والتي تتمثل في الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات والحروب وغيرها. وهذا يشير ضمنا إلى ضرورة وصول كل الأفراد في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشيطة. وعرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعاً وفي الأوقات جميعها".

الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث في التعرف على ما توصل إليه الباحثون من نتائج والاستدلال بها وذلك من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات على النحو التالي:

ركز **(العريقي، 2015)** على مشكلة الأمن الغذائي باعتبارها من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه اليمن، وأكد بأن الزراعة اليمنية تعاني من تفتيت الملكية وبعثرتها في وحدات صغيرة يصعب إدارة كل منها اقتصادياً، وأن النظام السائد للزراعة التقليدية سوف يؤدي مستقبلاً إلى المزيد من التفتيت في الأراضي الزراعية وسيادة الحيازات الصغيرة، وبالتالي فأن الزراعة الصغيرة بوسائلها البدائية لا يمكن أن تلبي المطالب الغذائية اللازمة للسكان والمواد الأولية اللازمة للصناعة، واوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بدعم تجميع الحيازات الزراعية لتكوين وحدات إنتاجية كبيرة تساعد في زيادة فرص المزارعين للحصول على القروض ومدخلات الخدمات الزراعية لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي والحيواني.

سعى (جاد، وآخرون، 2022) للتعرف على أسباب التفتت الحيازي والآثار السلبية له من وجهة نظر الزراع، وتمثلت أهم أسباب التفتت الحيازي في قوانين وشرائع الميراث، ثم الزيادة السكانية ودعت الدراسة لتشجيع قيام الروابط والتعاونيات الزراعية التي تنظم الإدارة الجماعية للأراضي المفتتة، وتحقق الاستغلال الأمثل للمورد.

أشار **(عوايصة، 2021)** الى أهمية الزراعة البيئية في الحيازات الصغيرة، كونها تؤثر إيجابيا على جانب الممارسات الزراعية والجانب البيئي والصحي والجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، و أوصت الدراسة بالعمل على تطوير الممارسات البيئية في الحيازات الصغيرة من اجل زيادة خصوبة التربة وتعميم تجربة الزراعة البيئية في الحيازات الصغيرة في منطقة جنوب الخليل على المزارعين في كافة انحاء فلسطين.

أجري **(تركماني وآخرون، 2011)** دراسة في محافظة درعا/سورية، على عينة عشوائية بسيطة شملت 150 مشاهدةً في 15 قريةً. خلصت

الدراسة بوضع مقترحات من شأنها أن تساعد في تعزيز الحيازات الزراعية الصغيرة، من أهمها، قيام الدولة بوضع تشريع قانوني للمناطق الزراعية الفعلية يحد من عمليات المضاربة بالأسواق العقارية ورفع أسعار الأراضي لما له من تأثير سلبي في تجزئة وتفتيت الأراضي الزراعية وخروجها من نطاق الإنتاج الزراعي.

يؤكد **(عقد الأمم المتحدة للزراعة الاسرية، 2019-2028)** أن المزارعين الأسريين لديهم القدرة على تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ، وأن حصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الاسريين على الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية المناسبة يشكل أهمية قصوى فيما يختص بتحقيق اهداف التنمية المستدامة والنظم الغذائية التي تحمي التنوع البيئي

اكدت منظمة **(ايفاد، 2019)** ضمن مشر وع تعزيز صمود أصحاب الحيازات الصغيرة، في دولة أنجولا، بأن العمل مع الاسر والمزارعين على أساس مقترحات الاستثمارات الصغيرة من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الاستدامة وتوفير متطلبات الامن الغذائي.

توصل **(فريح وعبد الله، 2022)** إلى وجود عدة أنماط لإدارة الحيازة الزراعية، منها الإدارة المباشرة، وهو النمط السائد من الإدارة، بحيث تتم الإدارة المباشرة للحيازة الزراعية من قبل صاحب الأرض (والإدارة بالمشاركة) أي الاشتراك في تكاليف العملية الإنتاجية وفي الناتج، والإدارة بالوكالة مقابل أجر معين.

أشارت **(منظمة ايفاد، 2012)** الى الحاجة لزراعة ذكية مناخياً في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتجاوز عددهم 500 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وتعتبر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مصدراً هاماً للحد من انبعاثات الغازات.

وقد تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة شحة الدراسات التي تناولت موضوع الحيازات الزراعية الصغير ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في سياق اليمن مما يعطي مؤشرا على أهمية اختيار موضوع هذا البحث، بغرض التنبيه والتوجيه بشأن لزيادة الاهتمام بدور وأثر الحيازات الزراعية اليمنية في توفير متطلبات الأمن الغذائي في المستقبل.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: أهم المشاكل التي توجه الحيازات الزراعية: تتسم حيازة الأراضي الزراعية في اليمن بالعديد من الخصائص الهامة، يمكن التعرف عليها من خلال دراسة تطور كل من هيكل الملكية وأشكال الحيازة للأراضي الزراعية، وطرق إيجارها، بالإضافة إلى دراسة ظاهرتي تفتت وتبعثر الحيازات، وظاهرتي الحائزين الغائبين، والمعدمين في الريف اليمني، وفيما يلي اهم تلك السمات والمشاكل:

(أ) هيكل الحيازة والفقر الريفي: يصنف فقراء الريف في اليمن وفقا لمعيار حجم الحيازات الزراعية استنادا الى نتائج حصر الحيازات الزراعية عام 1993م، الى أربع فئات **(العمري، 2010)** هي:

- فقراء الحائزين، وهم من يحوزون على اقل من نصف هكتار، وهؤلاء يمثلون 58.4% من اجمالي عدد الحائزين
- صغار الحائزين، وهم من يحوزون نصف هكتار الى اقل من هكتار، يشكلون (14.9%)
- متوسطو الحائزين، وهم من يحوزون من هكتار الى 5 هكتار، ويمثلون (19.2%)
- اغنياء الحائزين، وهم من يحوزون أكثر من 5 هكتار، ويشكلون نسبة (7.5%)

(ب) ظاهرة تفتت الحيازات وتبعثرها: منن أهم أسباب تفتت الحيازات

- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- قوانين التوريث.
- الرغبة في توزيع الحيازات

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نحو 60.5% من اليمنيين يسكنون في الريف، والفقر في اليمن يعتبر سمة مميزة للقطاع الريفي، كما أن الغالبية العظمى من سكان الريف (58.3%) يعملون في الزراعة، وبالتالي تعد الزراعة اليمنية مصدرا مهما لدخل الفقراء.

جدول رقم (1) اجمالي السكان والسكان الريفيون والزراعين في اليمن خلال العامين 2010 و2022م

(العدد: الف نسمة)

اجمالي السكان		السكان الريفيون		السكان الزراعيون	
2010	2022	2010	2022	2010	2022
23.154	31.733	15.540	19.204	9.343	11.190

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة

(ت) انعدام المساواة في توزيع الحيازات الزراعية: نتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية في اليمن وتفاوت مساحتها من محافظة لأخرى تعمقت مشكلة اللامساواة في توزيع الحيازات، وانعكس ذلك على مستوى الفقر، حيث يقدر نسبة الحائزون على أقل من نصف هكتار بنحو 58.4% من اجمالي عدد الحائزين، وهؤلاء يحوزون على نحو 7.6% تقريبا من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وفي المقابل فإن الحائزين الذين يحوزون على 5 هكتارات فأكثر، تقدر نسبتهم بحوالي 7.5% تقريبا ويحوزون على نحو 62.1% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

(ث) هيكل الملكية وشكل الحيازة: ملكية الاراضي في اليمن تشمل ثلاثة اشكال، هي:

(1) الملكية الخاصة، وتمثل 82 %

(2) ملكية الأوقاف، وتمثل 15 %

(3) ملكية الدولة، وتمثل 3 %

(ج) تقلص الأراضي الصالحة للزراعة: تعاني الأراضي الزراعية اليمنية مشاكل متعددة، منها ما هو طبيعي كالتصحر والفيضانات ومنها ما هو بشري مثل البناء على الأراضي الزراعية والقاء المخلفات البلاستيكية والزيوت العادمة على الحيازات الزراعية الصغيرة، مما أدي ويودي لتقلص تلك الحيازات والجدول رقم (2) يتضمن مقارنة بين المساحات في اليمن خلال العامين 2010 و2021م.

جدول رقم (2) المساحات الصالحة للزراعة والمراعي والغابات من المساحة الكلية خلال العامين 2010 و2022م (ألف هكتار)

المساحة الكلية		المساحة الصالحة		الغابات		المراعي	
2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
55500	52800	1610	1452	1600	549	7000.00	22000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

ويلاحظ من الجدول أن المساحة الكلية باليمن عام 2021 قدرت بحوالي 52.8 مليون هكتار (aoad.org.2023) موزعة على النحو التالي: أن نحو 54% % تقريبا أراضي غير صالحة للزراعة، بينما نحو 2.8% صالحة للزراعة، ونحو 1.04% غابات، ونحو 41.7% مراعي.

(ح) التحدي المائي: تعاني اليمن من مشكلة ندرة المياه، مما يؤثر سلبا على الحيازات الزراعية نتيجة لقلة الموارد المائية وشحها للأراضي الصالحة للزراعة، إضافة الى المشكلات المتعلقة بسوء استخدام المياه والهدر والتلوث وملوحة مساحات من الأراضي. وتتفاقم مشكلة المياه في اليمن مع مرور الزمن بسبب النمو السكاني وما يصاحبه من تغير في أنماط العيش والغذاء بالإضافة الى تأثيرات التغير المناخي على درجات الحرارة وعلى انتظام هطول الامطار

(خ) تدني الكفاءة العامة لاستخدام المياه في الري: تقاس كفاءة استخدام المياه بالعائد المتحقق من كل متر مكعب وتقل هذه الكفاءة في اليمن عن 10 دولار امريكي للمتر المكعب.

(د) نقص مستلزمات الإنتاج: يستخدم الإنتاج الزراعي اليمني مستويات متدنية من مستلزمات الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسّنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن استخدامها استخداماً سيئاً. وتواجه بعض الحيازات مشاكل تحول دون التوسع في التسميد وعدم توافر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، والنقص في الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية المثلى لاستخدامها،

(ذ) ضعف القوة العاملة الزراعية: تعاني الحيازات الزراعية اليمنية من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، إذ تواجه بعض المحافظات اليمنية مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، فيما تواجه محافظات أخرى نقص مما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال. أما من حيث نوعية اليد العاملة الزراعية، فهي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع التقليد، مما يؤثر سلباً في مستوى الإنتاجية. يتمخض عن هذه المشاكل التي تعانيها عناصر الإنتاج الزراعي في اليمن، كلفة إنتاج عالية وتدن في مستوى الإنتاجية، وكلاهما له تأثير سلبي على الحيازات الزراعية الصغيرة.

(ر) تحديات التسويق الزراعي: تعاني الحيازات الزراعية الصغيرة من تحديات كبيرة في مجال التسويق الزراعي تحول دون وصولها إلى المستوى المطلوب، من ذلك تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص الخدمات التسويقية في مجال البحوث التسويقية، ودراسات السوق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال.

ثانياً: الوضع الراهن للحيازات الزراعية: تركز اهتمام البحث هنا حول الحيازات الزراعية الصغيرة والأصغر من القطاع غير المنظم. حيث تمتلك اليمن مئات الالاف من منها، وذلك وفقا لخصوصية الملكية والحيازة الزراعية التي كانت نتاج الشريعة الاسلامية فيما يخص الارث، فضلا عن انشاء الالاف من حقول الدواجن الصغيرة والبيوت المحمية. ومن خلال الجدول رقم (3) حيث أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (3) أن القطاع الزراعي النباتي في اليمن يمتلك حالياً حوالي (مليون) و (194) ألف و (371) مشروع (حائز) تقريبا، بين صغير وأصغر، يشكلون نسبة (61.30%) من اجمالي المشاريع الزراعية،

وهؤلاء يمتلكون نحو (مليون) و (400) ألف هكتار تقريبا، وتمثل (97%) من الاراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي (مليون) و (610) ألف هكتار تقريبا، ونحو (2.53%) من مساحة الجمهورية، ومعظم الأراضي الزراعية اليمنية قريبة من المدن والبلدات، وتمتاز بكونها متفاوتة الخصوبة وتتوفر لها الحصة المائية من الامطار كمصدر رئيسي للزراعة.

جدول رقم (3) أعداد المشاريع الزراعية الصغيرة والعمال الدائمون لعام 2022م مقارنة بعام 2022م في اليمن

أنواع المشاريع	بحسب تعداد 2002	المتوقع عام 2022م		
			%	
حائزي الأراضي الزراعية	871804	1194371	61.30	
حائزي الثروة الحيوانية	308301	308301	15.82	
إجمالي حائزي الدواجن	686697	686697	35.24	
مشاريع نحل العسل	81743	81743	4.20	
المجموع	1948545	1948545	100.00	41.17
عمال دائمون	**308301**	413123		8.73
الاجمالي	**3531891**	4732734		100.00

المصدر: حسبت من التعداد الزراعي لعام 2002م والاستعانة بالمتوسط الهندسي لحساب بيانات عام 2022م (r=0.04)

كما تبين أيضاً من نتائج الجدول رقم (3) أن عدد مشاريع الثروة الحيوانية يقدر بحوالي (308) ألف و (301) مشروع (حائز) تقريبا، بين صغير وأصغر، وهؤلاء يشكلون نسبة (16.77%) من اجمالي المشاريع الزراعية، كما يقدر عدد مشاريع الدواجن بحوالي (686) ألف و (697) مشروع (حائز) تقريبا، وهؤلاء يشكلون نسبة (35.26%) من اجمالي المشاريع الزراعية، فى حين يقدر عدد مشاريع نحل العسل بحوالي (86) ألف و (648) مشروع (حائز) تقريبا، بين صغير وأصغر، وهؤلاء يشكلون نسبة (4.45%) من اجمالي المشاريع الزراعية، ويوجد عمال دائمون يشتغلون في المشاريع الزراعية الصغيرة والأصغر إلى جانب الملاك، ويقدر عدد هؤلاء العمال بحوالي (413) ألف و (132) عامل تقريبا، يمثلون نسبة (8.74%) من اجمالي المشتغلين بالمشاريع الزراعية والأصغر، وهناك أيضاً عمال مؤقتون/موسميون يشتغلون ضمن المشاريع الزراعية الصغيرة، ويقدر عددهم بضعف عدد العمال الدائمون أي نحو مليون عامل.

ثالثاً: تطور أعداد الحيازات النباتية الصغيرة: يبين الجدول رقم (4) تطور أعداد الحيازات الزراعية الصغيرة والمساحات بحسب فئات الحيازة الشائعة في الجمهورية اليمنية، ومدى التغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة، حيث تبين من خلال نتائج الجدول ارتفاع عدد الحائزين لفئة أقل من 0.5 هكتار من (50.13%) عام 1494 إلى (58.42%) من اجمالي الحائزين عام 2002م. كما أن نسبة من يحوزون على أقل من هكتار ارتفعت نسبتهم من 68% عام 1994 الى نحو 73.2% عام 2002م وهؤلاء كانوا يحوزون على مساحة نسبتها 15.55% عام 2002م مقارنة بنسبة 13.84% عام 1994م وهذا يعني تفتت الحيازات.

جدول رقم (4) تطور اعداد الحائزين والحيازات المقابلة بحسب فئات الحيازة في تعدادي 1994 و 2002م

فئات الحيازة	تعداد 1994				تعداد 2002			
	عدد الحائزين	%	المساحة	%	عدد الحائزين	%	المساحة	%
اقل من نصف هكتار	455852	52.141	90740	5.78	689397	58.42	90740	6.24
من نصف لأقل من هكتار	143423	16.405	98550	6.28	192336	16.30	98550	6.78
من هكتار لأقل من 2هكتار	115524	13.214	152364	9.71	144109	12.21	152364	10.48
من 2هكتار لأقل من 5هكتار	101452	11.604	288752	18.39	97113.24	8.23	208539	14.35
5هكتار فأكثر	58021	6.636	939447	59.84	57150	4.84	903109	62.14
الاجمالي	874272	100	1569853	100	1180105	100	1453302	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

كما تظهر بيانات الجدول رقم (4) اتجاها نحو زيادة في عدد أصحاب الحيازات مع تقلص حجمها وتؤكد مدى التفاوت بين صغار الحائزين وكبارهم وحجم التفتت للحيازات في عام 2002م مقارنة بتعداد عام 1994م، فقد حدث ارتفاع عدد الحائزين لفئة أقل من (0.5 هكتار) من (52.14%) الى (58.42%) وهذا الأمر ملفت للانتباه، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه بمرور الزمن ستكون الحيازات الزراعية غير قادرة على تلبية الحد الأدنى لنفقات معيشة الحائز واسرته، ولن تحتاج لقوة عمل اضافية، بينما تراجعت المساحة المخصصة للزراعة عام 2002 بنسبة (7.4%) مقارنة بعام 1994في حين نرى أن عدد الحيازات قد زاد بنسبة (35%) تقريبا خلال نفس الفترة، وهذا مرده إلى تفتت ملحوظ في الحيازة نتيجة التزايد في عدد السكان ونتيجة تطبيق الشريعة الإسلامية في الإرث مما يؤدي إلى تفتت الأرض وبالتالي غياب المشاريع الزراعية الكبيرة، كما تراجع متوسط الحيازة الكلية من 1.80 هكتار عام 1994م، إلى نحو 1.23

هكتار عام 2002م، بمعدل نقص 31.4% خلال الفترة (1994-2002) وبمعدل نقص سنوي (3.9%).

رابعاً: الأثر الكلي للنشاط الزراعي: برغم الصعوبات والمشاكل التي تواجه أصحاب الحيازات الزراعية الا أن النشاط الزراعي يساهم بشكل كبير في مؤشرات الاقتصاد الكلي. والجدول رقم (5) يتضمن مدى مساهمة النشاط الزراعي في مؤشرات الاقتصاد الكلي (قوى العمل، قيمة الإنتاج المحلي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي)، وبرغم تراجع المؤشرات في 2021م مقارنة بعام 2010م الا أن النشاط ما زال اثره واضح في ظل النزاعات والحروب والتي بدأت من العام 2011م فيما عرف بثورة الربيع العربي ولا تزال قائمة الى الآن، على سبيل المثال كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010م ، وارتفعت النسبة الى 19.3% تقريبا عام 2021م. وبلغت نسبة مساهمة القطاع في التشغيل نحو 25% من اجمالي القوى العامل.

جدول رقم (5) دور النشاط الزراعي في النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة (2010-2020)

البيان	الوحدة	2010	2019	2020	2021	التغير
القوى العاملة الزراعية	ألف عامل	1260	1632	1675	1823	44.7
القوى العاملة الكلية	ألف عامل	4700	6285	6710	7535	60.3
مساهمة النشاط الزراعي	%	26.8	26	25	24.2	-9.7
قيمة الإنتاج الزراعي	مليون دولار أمريكي	3492	4675	5389	1911	-45.3
قيمة الناتج المحلي الإجمالي	مليون دولار أمريكي	29298	24935	27958	9947	-66.0
مساهمة النشاط الزراعي	%	11.9	18.7	19.3	19.2	61.3
متوسط نصيب ألفرد من الناتج الزراعي	دولار امريكي	151	157	181	58	-61.6
متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار امريكي	1263	835	937	302	-76.1
مساهمة النشاط الزراعي	%	11.9	18.7	19.3	19.2	61.3

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2012م و 2023

خامساً: أثر الحيازات النباتية في توفير الغذاء: الحيازات الزراعية الصغيرة في اليمن وبسبب صغرها فقد تخصصت في زراعة الخضراوات والفواكه والمحاصيل النقدية لان هذه المحاصيل عالية المردود، فضلا عن صعوبة استخدام الدورة الزراعية لمحدودية مساحة الارض وصعوبة انتاج الحبوب الاستراتيجية والصناعية فيها لصعوبة استخدام المكننة الزراعية. لذا تتخصص في انتاج محصول معين من الفواكه او الخضر او انتاج الثروة الحيوانية وفقا لطبيعة الارض وطبيعة المياه والمناخ وتوجه المنطقة فهناك مناطق تخصصت فيها هذه المشاريع في زراعة بساتين النخيل والحمضيات واخرى في زراعة الفواكه متساقطة الاوراق، واخرى متخصصة في زراعة الطماطم وحسب المواسم كما في زراعة الطماطم شتاءً واخرى متخصصة بزراعة البطاطا وهكذا.

وتلعب الحيازات الزراعية الصغير والاصغر دورا محوريا وهاما في توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع اليمني، وهذه المشروعات الغير منظمة والتي تعرف بالحيازات الزراعية القزمية، سواء النباتية أو الحيوانية تساهم في توفير الغذاء عبر الزمن وتضمن الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية مثل الخضروات والدواجن ومنتجات الثروة الحيوانية، والبعض منها مثل البن والمانجو والاسماك تساهم في توفير عملة صعبة لخزينة الدولة من خلال التصدير للبلدان المجاورة والدول الأخرى. ومن خلال بيانات الجدول رقم (6) يتضح أن القطاع الزراعي في اليمن يتكون من مكونين رئيسين هما **(1) القطاع النباتي (2) قطاع الثروة الحيوانية**. بينما يتكون القطاع النباتي من سبع مجموعات رئيسية من المشاريع الصغيرة والأصغر تشكل التركيب المحصولي في اليمن وهي **(أ)** مجموعة مشاريع الحبوب، **(ب)** مجموعة مشاريع الخضروات، **(ج)** مجموعة مشاريع الفاكهة، **(د)** مجموعة مشاريع البقوليات، **(هـ)** مجموعة المشاريع الصغيرة والأصغر في المحاصيل النقدية، **(و)** مجموعة محاصيل الأعلاف، **(ي)** مجموعة مشاريع في زراعة أشجار القات. يلاحظ أن حيازات الحبوب تقدر بحوالي (614) ألف و (304) مشروع، تستحوذ على نحو (731) ألف، و (510) هكتار، وتنتج مشاريع هذه المجموعة حوالي (728) ألف و (810) طن من الحبوب سنويا، تمثل نسبة (10.5%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي، والمقدر بحوالي (6) مليون (922) ألف، و (689) طن.

كما تبين من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (6) أن عدد حيازات الخضر يقدر بحوالي (81) ألف و (736) مشروع/حائز، تزرع على مساحة نحو (96) ألف، و (500) هكتار تقريبا، وتنتج سنويا حوالي (مليون) و (184) ألف و (878) طن، تمثل نسبة (9.5%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي في اليمن. بينما تقدر عدد الحيازات الصغيرة الدائمة المتخصصة في انتاج الفاكهة بحوالي (77) ألف و (479) مشروع، تنتشر على مساحة تقدر بحوالي (85) ألف هكتار تقريبا، وتنتج هذه المشاريع

حوالي (982) ألف و (259) طن كمتوسط سنويا، تمثل تقريبا نسبة (8.2%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي. في حين قدرت عدد الحيازات الصغيرة المعنية بإنتاج البقوليات في اليمن بحوالي (43) ألف و (15) مشروع، تزرع على مساحة نحو (88) ألف و (522) هكتار تقريبا، وتنتج هذه المجموعة حوالي (56) ألف و (804) طن كمتوسط سنويا، تمثل تقريبا نسبة (0.5%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي.

جدول رقم (6) عدد الحائزين والمساحة والإنتاج للمجموعات الزراعية الرئيسية في اليمن عام 2022م

المجموعة	عدد الحيازات	%	المساحة	%	الانتاج	%
الحبوب	614304	51.54	731510	51.75	728810	10.5
الخضراوات	81736	4.62	96500	4.61	1184878	9.0
الفواكه	77479	4.59	85000	4.25	982259	8.2
البقول	43015	2.67	88522	4.62	56804	0.5
المحاصيل النقدية	73096	4.66	85852	4.70	89866	0.8
الأعلاف	132821	8.89	146000	8.39	1853848	17.2
القات	169530	12.45	180116	11.30	2026224	22.6
الإجمالي	1191981	100.00	1413500	100.00	6922689	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من كتاب الإحصاء الزراعي لسنوات مختلفة.

كما يقدر عدد حيازات المحاصيل النقدية بحوالي (72) ألف و (96) مشروع، تزرع على مساحة تقدر بحوالي (85) ألف، و (852) هكتار تقريبا، وتنتج سنويا حوالي (89) ألف و (866) طن، تمثل نسبة (0.8%) من حجم الغذاء المتاح سنويا من القطاع النباتي في اليمن، ويقدر عدد المشاريع الصغيرة المتخصصة في انتاج الأعلاف باليمن تقدر بحوالي (132) ألف و (821) مشروع، تزرع على مساحة نحو (146) ألف هكتار تقريبا، تنتج من الأعلاف حوالي (مليون) و (853) ألف و (848) طن كمتوسط سنويا، تمثل تقريبا نسبة (17.2%) من حجم الإنتاج في اليمن، وتوفر دعم قوي لتغذية الثروة الحيوانية وفي مقدمتها الأبقار وبقية حيوانات الماشية، كما يقدر عدد مزارعي القات بحوالي (169) ألف و (530) مزارع، يزرعون أشجار القات على مساحة تقدر بحوالي (180) ألف، و (116) هكتار تقريبا، تمثل هذه المساحة نحو (11.30%) من اجمالي المساحة المزروعة بكل المحاصيل، وهي يتعادل ضعفي مساحة المخصصة لزراعة المحاصيل النقدية (بن القهوة، السمسم، القطن، والتباك) وتنتج مزارع القات سنويا حوالي (2) مليون (26) ألف و (224) طن، والذي يشكل نسبة (22.6%) من الحجم الكلي للإنتاج النباتي في اليمن، والمقدر سنويا بحوالي (6) مليون (922) ألف، و (689) طن. والشكلين 1 و 2 يوضحان المقارنة بين المجموعات المحصولية من حيث المساحة والإنتاج. ومن خلال الشكلين (1، 2) نلاحظ بعض الصعوبات التي تعانيها الحيازات الزراعية الصغيرة والأصغر في اليمن من أهمها: (1)

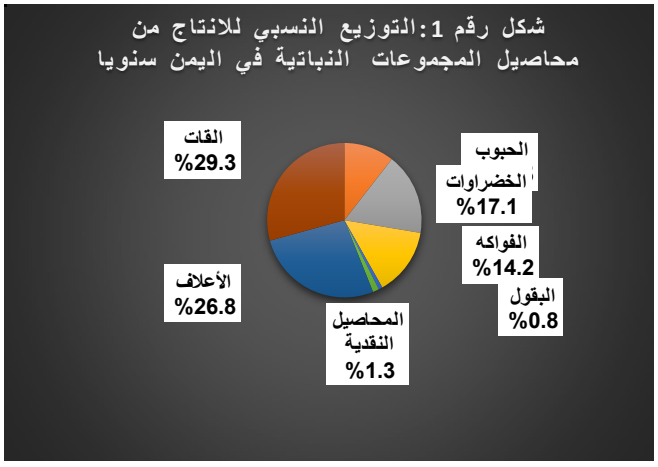

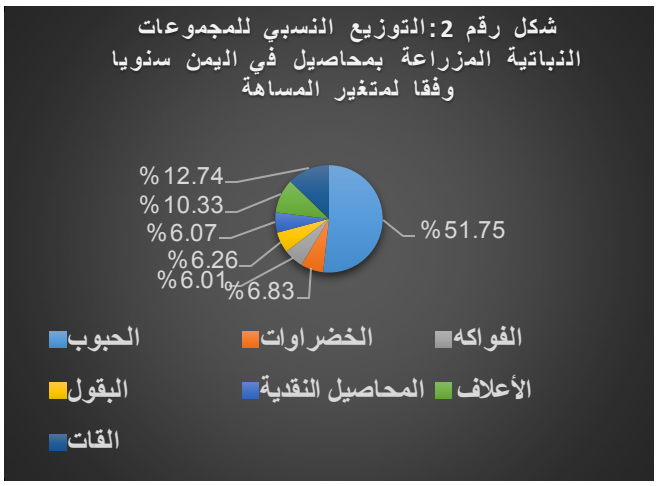

على الرغم أن مشاريع الحبوب تحظى بنسبة أكبر من حيث المساحة (51%) الا أن مشاركتها في الإنتاج لا يتجاوز (20%) في أحسن الأحول من اجمالي الإنتاج النباتي، والسبب في ذلك يرجع لعدة عوامل من أهمها اعتماد محاصيل الحبوب على الري من الأمطار بشكل رئيسي. وزراعتها في المناطق قليلة الخصوبة.

(2) على الرغم من المساحة المحدودة التي تخصص لزراعة محاصيل الخضر الا أن انتاجها أفضل مقارنة بمساحتها، ويرجع ذلك لأهمية منتجات هذه المشاريع من ناحية وارتفاع عائدها الاقتصادي من ناحية أخرى بالإضافة الى اعتمادها على الري من المياه الجوفية ومياه الغيول.

(3) على الرغم من الأهمية الاقتصادية للمحاصيل النقدية والتي من أهمها البن، الا انها تحضي بنصيب أقل من حيث المساحة والإنتاج والإنتاجية، لذلك لا تنال مشاريع هذه المجموعة الاهتمام اللائق بها.

(4) يحتل القات مكانة كبيرة بين المجموعات المحصولية سواء من حيث المساحة او حجم الإنتاج السنوي، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات (سياسية، اجتماعية، ثقافية) ومن ابرز تلك العوامل المردود الاقتصادي العالي الذي يحصل عليه أصحاب مشاريع القات كون شجرة القات منتجة طول السنة وتؤكل اوراقها التي تحتاج لعناية اقل مقارنة بثمار المنتجات الأخرى،

(5) توكد البيانات أن زراعة وإنتاج القات في توسع مستمر عبر الزمن، وفي الغالب يكون ذلك التوسع على حساب المشاريع الصغيرة والأصغر في مجال البن والفواكه.

توضح بيانات الجدول رقم (7) التطور الزمني لأهم متغيرات الحيازات النباتية، ويبين أثر النزاعات والحروب على تلك المتغيرات، عند مقارنة بيانات 2021 بنظيراتها عام 2010م.

سادساً: تطور متغيرات الثروة الحيوانية:

تعتبر المشروعات الصغيرة والأصغر في مجال تربية الثروة الحيوانية من اهم المشاريع المربحة نظرا للاحتياج اليها بكثرة. وتكمن أهمية المنتجات الحيوانية ليس فقط لقيمتها الغذائية بل لكون تجارتها ورعايتها مصدراً للرزق للملايين من الأسر اليمنية فتربية الماشية مثل الأبقار والماعز والخراف تساعد الأفراد والأسر على كسب لقمة العيش من خلال بيع اللحوم والألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية الأخرى. وتساعد هذه المشروعات في تقليل نسبة البطالة، وتشير الأرقام المتاحة حول اعداد العاملين في قطاع الثروة الحيوانية تراجع هذا العدد من 1357 ألف عام 2002م إلى 1337ألف عام 2012م . ويوفر النشاط الكثير من فرص العمل للأيدي العاملة المحلية وبصفة خاصة للمرأة الريفية. ولتوضيح وتحليل واقع المشاريع الصغيرة والأصغر والتي تعرف بالحيازات (غير المنظمة) في اليمن،

جدول رقم (7) المساحات والإنتاج لأهم المجموعات النباتية خلال الفترة (2010-2021)

المجموعة	المتغير	2010	2015	2020	2021	اثر الحرب 2021-2010	التغير 2021-2020
الحبوب	المساحة	927	586	555	577	-37.8	4.0
	الإنتاج	1.013	460	790	879	-13.2	11.4
الفاكهة	المساحة	94	70	93	95	1.1	1.8
	الإنتاج	1.037	903	962	1.087	4.8	13.0
المحاصيل النقدية	المساحة	91	80	73	76	-16.5	4.2
	الإنتاج	95	77	77	88	-7.0	13.9
الخضروات	المساحة	93	70	71	74	-20.5	3.7
	الإنتاج	1.165	903	904	1.159	-0.5	28.2
البقوليات	المساحة	50	41	51	53	6.4	4.3
	الإنتاج	98	76	99	110	12.2	11.0
الأعلاف	المساحة	166	138	143	149	-10.1	4.6
	الإنتاج	2.176	1.624	1.789	2.211	1.6	23.6
القات	المساحة	160	167	170	172	7.6	1.1
	الإنتاج	176	185	241	291	65.2	20.8

المصدر: كتاب الإحصاء الزراعي السنوي الصادر عن وزارة الزراعة والري، اليمن، سنوات مختلفة

بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (8) تبين أن عدد المشروعات الصغيرة المعنية بتربية الثروة الحيوانية قدرت عام 2002 بحوالي (2) مليون (126) ألف مشروع، وارتفع العدد عام 2022م إلى نحو (3) مليون (262) ألف مشروع، بزيادة قدرها مليون و (136) ألف مشروع، بمعدل نمو (53.43%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (2.67%). فى حين قدرت عدد المشروعات الصغيرة المتخصصة بتربية الأبقار عام 2002 بحوالي (495) ألف مشروع، ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو (619) ألف مشروع، بزيادة قدرها مليون و (124) ألف مشروع، بمعدل نمو (25.50%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (1.25%). وبلغ عدد المشروعات الصغيرة المعنية بتربية الأغنام (الخراف) عام 2002 حوالي (475) ألف مشروع، ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو (675) ألف مشروع، بزيادة قدرها (200) ألف مشروع، بمعدل نمو (42.11%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (2.11%) تقريبا. وكانت عدد المشاريع الصغيرة المعنية بتربية الأغنام (الخراف)

عام 2002 بحوالي (380) ألف مشروع، ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو (627) ألف مشروع، بزيادة قدرها (247) ألف مشروع، بمعدل نمو (65.0%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (3.25%) تقريبا.

جدول رقم (8) أعداد المشاريع والإنتاج في قطاع الثروة لعام 2022م مقارنة بعام 2024م

السنوات / المنتجات	2002		2022	
	عدد المشاريع	حجم الإنتاج (رأس)	عدد المشاريع	حجم الإنتاج (رأس)
الأبقار	495	1404	619	1474
الضأن	475	7740	675	10562
الماعز	380	7629	627	7587
الجمال	7	346	9	335
الدواجن	687	9747	1236	335
خلايا نحل العسل	82	1197	96	335

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام دالة النمو من تعداد 2002م وكتاب الإحصاء الزراعي لسنوات مختلفة .

كما تبين من بيانات الجدول رقم (8) أن عدد المشروعات الصغيرة المعنية بتربية الإبل قدرت عام 2002 بحوالي (7) ألف مشروع، ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو (9) ألف مشروع، بزيادة قدرها ألفين مشروع، بمعدل نمو (28.57%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (1.43%) تقريبا، فى حين بلغ عدد المشروعات الصغيرة والصغيرة المعنية بتربية الدواجن عام 2002 بحوالي (687) ألف مشروع، ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو مليون و (236) ألف مشروع، بزيادة قدرها (549) ألف مشروع، بمعدل نمو (79.91%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (4.0%) تقريبا، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة والأصغر المتخصصة بتربية نحل العسل نحو (82) ألف مشروع عام 2002م، ثم ارتفع العدد عام 2022م إلى نحو مليون و (96) ألف مشروع، بزيادة قدرها (14) ألف مشروع، بمعدل نمو (17.1%) خلال الفترة (3002-2023) م، وبمتوسط نمو سنوي (0.85%) تقريبا.

ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية مستهلكًا أساسيًا لمنتجات المحاصيل نظرًا لحاجته للأعلاف، على الرغم من ذلك فإن الدعم المقدم للقطاع الزراعي كان لصالح إنتاج المحاصيل أكثر منها لصالح قطاع الإنتاج الحيواني. وهناك علاقة تبادلية بين الزراعة والثروة الحيوانية وبين الفروع الأخرى من قطاع الثروة الحيوانية، حيث يتنافس قطاع الإنتاج الحيواني وخاصة منتجات الألبان بشكل مباشر مع إنتاج المحاصيل على الموارد المائية والأرضية بينما تتم تربية الأغنام والماعز والإبل في مناطق لا يتم فيها أي شكل آخر من أشكال الإنتاج الزراعي أو الحيواني. ومع ذلك فإن الأغنام والماعز تتوجه في بعض أوقات السنة إلى المناطق الهامشية حيث ترعى على مخلفات المحاصيل الزراعية. ونظرًا لتزايد أعداد وإنتاج الأغنام في اليمن فإنها تتنافس بشكل متزايد ومباشر مع الأبقار المنتجة للحوم والحليب وكذلك مع الدواجن على موارد الأعلاف الحيوانية المتمثلة في مخلفات المحاصيل والمركزات العلفية.

سابعاً: أثر الحيازات الزراعية الحيوانية:

توضح البانات الواردة بالجدول رقم (9) أهم متغيرات الثروة الحيوانية، ويلاحظ مدى التذبذب في قيم تلك المتغيرات خلال الفترة (2010 -2021)، حيث تبين أن أعداد الأغنام بلغ نحو 9688 ألف رأس في عام 2010م تراجعت بعده حتى وصلت عام 2017م الى 8763 رأس، وبلغت أقصاها في عام 2021م بحوالي 9257 رأس ويتضح أن معدل الزيادة في اعداد الأغنام بلغ حوالي 51 ألف رأس مقارنة بعام 2010، بمعدل نمو 3.64% مقارنة بعام 2010م، بينما بلغت أعداد الماعز نحو 9016 ألف رأس في عام 2010م وارتفع العدد الى 9344 ألف رأس عام 2021م، بزيادة قدرها 328 ألف رأس، وبمعدل نمو بلغ 1.68%، كما تراوحت أعداد الابقار بين حد أدني بلغ 1413 ألف رأس عام 2019م، وحد اقصى نحو 1665ألف رأس عام 2020م، وبلغ العدد عام 2021 حوالي 1662 بزيادة قدرها 57 ألف رأس عن عام 2010، وبمعدل نمو بلغ 3.55%. كما تبين من بيانات الجدول رقم (9) أن أعداد الإبل تراوحت بين حد أدني بلغ 403 ألف رأس عام 2010م، وحد اقصى نحو 458 ألف رأس عام 2020م، وقدر العدد عام 2021م بحوالي 453 ألف رأس بزيادة قدرها 50 ألف رأس عن العام 2010م، وبمعدل نمو بلغ 12.41%. والشكل رقم (3) يوضح الاتجاه الزمني العام لتطور اعداد حيوانات الماشية والإبل خلال الفترة (2002-2022م). ويلاحظ من الجدول السابق حجم ومعدل الأثر كمحصلة لتنمية مكونات حيازات الثروة الحيوانية والمتمثل في متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني، والذي بلغ حوالي 59.91 جرام/فرد/يوم، كمتوسط للفترة (2010-2022م). وهذا يؤكد أن التحسن في انتاج الثروة الحيوانية سوف ينعكس على الإمدادات الغذائية من البروتين في اليمن، كما يتضح من الشكل السابق أن التراجع في اعداد حيوانات الماشية بدأ عام 2015م واستمر حتى 2019م، ثم بدأ بالتعافي بعد ذلك. ويعزى التراجع في تربية وإنتاج حيوانات الماشية الى النزاعات الداخلية والحرب على اليمن من قبل دول التحالف.

جدول رقم (9) تطور اعداد وحجم مكونات الثروة الحيوانية باليمن خلال الفترة (2019-2021)

البيان	الوحدة	2010	2019	2020	2021	اثر الحرب 2021-2020	التغير 2021-2020
أعداد الأبقار	ألف رأس	1605	1413	1665	1662	3.55	-0.18
أعداد الاغنام	ألف رأس	9206	8763	9239	9257	0.55	0.19
أعداد الماعز	ألف رأس	9016	8367	9679	9344	3.64	-3.46
أعداد الجمال	ألف رأس	403	433	458	453	12.41	-1.09
إجمالي أعداد الثروة الحيوانية	ألف رأس	20230	18976	21041	20716	2.40	-1.54
عدد مذبوحات الأبقار	ألف رأس	228	1170	1120	1140	400.48	1.77
عدد مذبوحات الأغنام والماعز	ألف رأس	3273	10610	10999	11215	242.66	1.97
عدد مذبوحات الإبل	ألف رأس	-	16	17	16	-	-3.01
متوسط وزن ذبيحة الأبقار	كجم/رأس	153	60	60	73.1	-52.22	21.83
متوسط وزن ذبيحة الأغنام والماعز	كجم/رأس	18.3	10.7	11.8	12.9	-29.51	9.32
متوسط وزن ذبيحة الإبل	كجم/رأس	-	157.9	158.4	163	-	2.90
إنتاج لحم البقر	ألف طن	34.85	70.2	90.2	83.4	139.31	-7.54
إنتاج لحم الأغنام والماعز	ألف طن	59.65	113.8	129.9	144.7	142.58	11.39
إنتاج لحم الجمال	ألف طن	2.56	2.5	2.7	2.6	1.56	-3.70
إنتاج اللحوم الحمراء	ألف طن	97.07	186.5	209.8	230.6	137.56	9.91
عد الدجاج	مليون طائر	-	69.1	70.1	71.6	-	2.14
إنتاج لحم الدجاج	ألف طن	139.6	192	194.5	199	42.55	2.31
إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء	ألف طن	236.7	378.5	404.3	429.6	81.52	6.26
إنتاج اللبن	ألف طن	278.2	295.8	327.1	407.6	46.51	24.61
إنتاج البيض	ألف طن	56.4	65.7	70.4	28.8	-48.94	-59.09
خلايا النحل	ألف خلية	-	168.3	166	168.2	-	1.33
إنتاج العسل الطبيعي	ألف طن	2.5	2.4	2.8	10.6	0.00	278.57
متوسط نصيب الفر من البروتين	ج/ف/يوم	85.3	53.3	49.7	51.33	-39.82	3.28

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2023

شكل رقم 3: التطور الزمني لأعداد حيوانات الماشية والابل

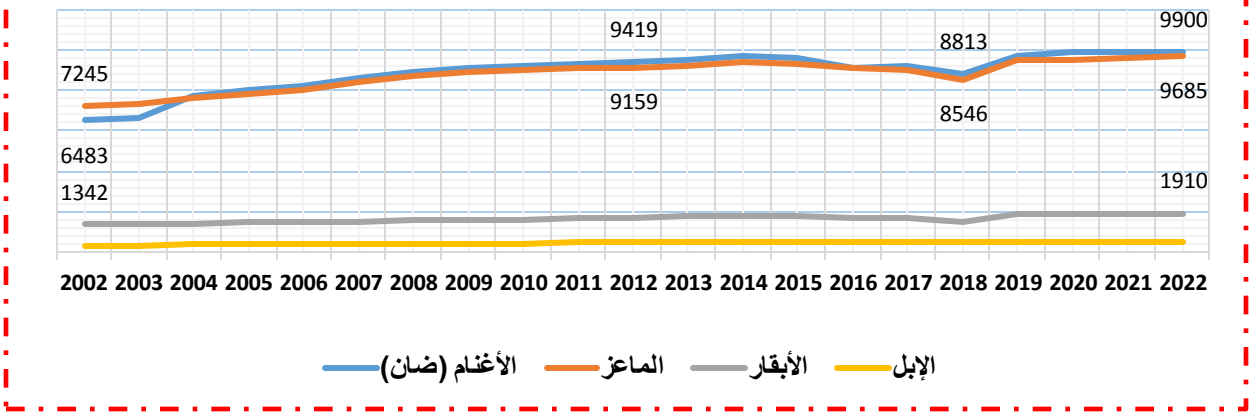

ثامناً: أثر الاستثمار في الحيازات الزراعية:

هناك العديد من المبررات التي تؤكد ضرورة تمويل اصحاب المشاريع الزراعية وتامين الاستثمارات لهم لتطوير وتحسين قطاع الزراعة في اليمن، ومن اهم هذه المبررات:

(1) أن الحيازات الزراعية لها دور كبير في توفير سبل العيش للأسر الريفية وتوفير فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فإن على الحكومة توفير مصادر أخرى لتامين الاحتياجات الأساسية وفرص العمل، ويمكن ذلك بتطوير الزراعة واستخدام وسائل ري حديثة وبناء منشئات لصناعة المواد الغذائية الزراعية.

(2) معظم الاستثمارات في زراعة الحيازات الصغيرة باليمن يقوم بها أصحاب الحيازات أنفسهم ويحدث هذا من خلال طرائق مختلفة ولكن في الأغلب من خلال المدخرات الشخصية والتحويلات من أفراد الأسرة بالخارج والتي تستخدم من أجل اقتناء موارد جديدة إضافية. ولكن تبقى هذه الاستثمارات محدودة نظرا إلى أن الأولوية تذهب إلى الاحتياجات الأسرية عندما يكون الغذاء أو التعليم أو الإنفاق في خطر.

(3) وقد تراجعت الاستثمارات العامة في الزراعة ومن أجل الزراعة إلى حد كبير منذ الثمانينات. ومن المسلم به الآن أنّ الزراعة قد تم تجاهلها في اليمن. حيث اختفى العديد من البنوك

الزراعية معظمها كان يرتبط بالدولة أو يلقى الدعم منها وقد تراجعت خدمات الإرشاد والبحوث التطبيقية والاستثمار في مشاريع البنى الأساسية منذ منتصف الثمانينات.

(4) زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن تتقاطع مع شؤون الفقر النسبي والمساهمات في الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية. ولذا هناك حاجة إلى الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة.

(5) لا يجب الاستهانة بالحيازات الصغيرة في اليمن، خاصة ما علمنا أن أصحاب الحيازات في العالم ينتجون حوالي ثلث الأغذية على الصعيد العالمي، وفقًا للبحوث الجديدة المفصّلة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو،2020)

(6) صحيح أن البعض صنف الحائزين في اليمن وفقا لمعيار حجم الحيازات الزراعية (العمراني،2010) الى أربع فئات هي:(أ) فقراء الحائزين، وهم من يحوزون على اقل من نصف هكتار (ب) صغار الحائزين، وهم من يحوزون نصف هكتار الى اقل من هكتارين (ج) متوسطو الحائزين، وهم من يحوزون على هكتارين الى اقل من اربعة هكتار (د) اغنياء الحائزين، وهم من يحوزون أكثر من أربعة هكتار. واعتبرت الدراسة أن الفقراء هم أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من 0.5 هكتار).

(7) يشير **(برنامج الغذاء العالمي،2022)** أن السواد الأعظم من الجياع في العالم هم من أصحاب الحيازات الصغيرة، ولذلك تعد مسألة الاستثمار في الزراعة وبخاصة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أهم الأولويات وإن مساعدة هؤلاء على زيادة دخلهم وتحسين سبل معيشتهم لهو السبيل لبناء نظم غذائية مستدامة، والنهوض بالأمن الغذائي، والقضاء التام على الجوع (برنامج الغذاء العالمي، 2023).

(8) يؤكد بعض الخبراء **(منظمة الفاو،2013)**أن أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا بفقراء بحكم تعريفهم، كما أن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ليست مرادفة لـ "الفقر". فيمكن للحيازة الصغيرة أن تكون مربحة للعائلة بشكل كبير إذا تم الاستثمار كما يجب من أجل تنمية محاصيل نات قيمة أعلى أو لمعالجة المنتجات الخام أو لتقديم الخدمات إلى المزارعين الآخرين

(9) يؤكد بعض الخبراء أن الفقر، بشكل عام، ليس حالة مستقرة، فالناس يخرجون منه ويقعون فيه إذا، يتغير واقع أصحاب الحيازات الصغيرة على مرّ الوقت، ويعزى ذلك إلى التمايز الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي على حد سواء.

(10) في أرياف الصين، يوجد حوالي 250 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومتوسط حجم المزرعة هناك يقل عن 0.6 هكتار، وهو يتناقص مع مرور الوقت. ومع ذلك ينتجون نحو 20 في المائة من جميع المواد الغذائية في العالم. ما يعادل 80% من اجمالي ما ينتجه صغار المزارعين بالعالم ويعد هذا مؤشرا هاما إلى الإنتاجية التي يمكن تحقيقها في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة اذا ما توفر الدعم والاستثمار.

(11) أن أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا بفقراء بحكم تعريفهم كما أن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ليست مرادفة للفقر. فيمكن للحيازة الصغيرة أن تكون مربحة للغاية للعائلة إذا تم الاستثمار كما يجب من أجل تنمية محاصيل ذات قيمة أعلى أو لمعالجة المنتجات الخام أو لتقديم الخدمات إلى المزارعين الآخرين.

(12) لتحسين إنتاجية اصحاب الحيازات الصغيرة ينبغي أن يكون الاستثمار على رأس الأولويات مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الأسواق وسائل النقل والبنية الأساسية للسوق لكي يطور أصحاب الحيازات الصغيرة الإنتاج الموجه نحو السوق ولكي يزيدوا من إنتاجيتهم.

التوصيات:

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج الدارسة الوصفية التحليلية للحيازات الزراعية اليمنية، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار التوصيات أو المقترحات التالية لتطوير وتعزيز القطاع الزراعي بصورة أمثل:

(1) التغلب على مشكلة تفتت الحيازات الزراعية، وذلك بتشجيع الحائزين على عمل تجميعات زراعية للاستفادة القصوى من الخدمات الزراعية،

(2) توفير سبل التمويل من خلال توفير القروض الزراعية من مصادر التمويل المختلفة بفوائد مخفضة وبشروط سهلة لتحفيز الحائزين على الاستمرارية في العمليات الزراعية وزيادة الرقع الزراعية في اليمن.

(3) توفير المدخلات الزراعية بتكاليف ميسرة قدر الإمكان من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الآليات والمعدات الزراعية والمدخلات الأخرى.

(4) توفير سبل التمويل من خلال توفير القروض الزراعية من مصادر التمويل المختلفة بفوائد مخفضة وبشروط سهلة لتحفيز الحائزين على الاستمرارية في العمليات الزراعية وزيادة الرقع الزراعية.

(5) توفير المدخلات الزراعية بتكاليف ميسرة قدر الإمكان من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الآليات والمعدات الزراعية وغيرها من المدخلات.

(6) الاهتمام في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ونظم الزراعة التعاقدية بشكل أكثر فعالية بغرض تعبئة أفضل للاستثمارات من أجل أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

(7) رفع المستوى التعليمي للحائزين من خلال وسائل التدريب والتعليم الاجتماعي والأسري المختلفة سواء كان عبر حملات اعلامية صغيرة ومكثفة لتوعية وتثقيف الحائزين.

(8) زيادة خبرات المهن الزراعية من خلال المراكز والمؤسسات الحكومية والخاصة بتسليح مجموعة من المتعلمين بالمجالات الزراعية وخصوصًا المصاحب للتطبيق الزراعي بحيث يتماشى مع حاجة السوق المحلي.

(9) زيادة التوعية الزراعية لدى الحائزين من خلال تكثيف مصادر الإرشاد بنقل المعلومات وتطبيق المفاهيم الزراعية الحديثة عبر

واجه الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات كافية تثري موضوع الدراسة، حيث تسببت النزاعات والحروب والحصار المفروض على اليمن في توقف الكثير من التقارير الدورية

المراجع:

الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، التقرير العام، ديسمبر 1994م

الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2002م.

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية، كتاب الإحصاء الزراعي السنوي- اعداد مختلفة.

الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ، كتاب الإحصاء السنوي- اعداد مختلفة.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023م https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2023

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (42)

مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن تقرير رقم (PIDA16045)، مارس 2015م

العمراني، محمد عبد الله (2010) "الحيازات الزراعية في اليمن"، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، مايو.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) https://www.fao.org/news/story/pt/item/1396466/icode/

وضع مخططات وتدريبات مجانية للحائزين توضح حقيقة ومدى تطور التكنولوجيا الزراعية وسهولة إمكانية التطبيق بشكل آمن ومرئي عبر الجهات الرسمية المختلفة.

(10) إعادة تأهيل الأراضي الصحراوية من خلال وضع عروض مغرية للاستخدام من حيث الأرض والمدخلات المرافقة وإمكانية الاستملاك وفق شروط خاصة محددة زمنيًا تؤكد تطبيق إعادة تأهيل وبناء المدرجات الزراعية

(11) إضافة أنشطة ذات قيمة إلى الإنتاج الزراعي أو الحيواني، والتصنيع، والتعبئة والتغليف.

(12) تربية النحل، تسمين الحيوانات المجترة الصغيرة، تربية الدواجن في المنازل.

الصعوبات التى واجهت الباحث:

الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن الصعوبات في الوصول الى المعلومات الدقيقة والحديثة.

دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في الموقع https://ar.wfp.org/smallholder-market-support

الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي، تقرير مقدم من فريق الخبراء المعني بالأمن الغذائي والتغذية، يونيو 2013م www.fao.org/cfs/cfs-hlpe

منظمة الأمم المتحدة الموقع على الشبكة العنكبوتية https://news.un.org/ar/interview/2020/12/1067712

منظمة ايفاد (2012) زراعة الحيازات الصغيرة الذكية بيئياً: ما هو الفرق؟ تمكين السكان الريفيين للتغلب على الفقر https://www.ifad.org/documents/38714170/40237650/Climate-smart+smallholder+agriculture+What%27s+different_a.pdf/cd627350-95c9-43ee-b330-2da446d05402

العريقي، جميل سالم (2021) السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية على الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية"، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، ص 44: 98.

جاد، معمر جابر، وآخرون (2022)، رؤى الزراع حول مشكلة التفتت الحيازي وآليات تجميع الحيازات المفتتة في محافظة المنوفية.

عوايصة، أسعد عباس علي (2021)، الزراعة البيئية في الحيازات الصغيرة، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

شذى تركماني، وآخرون (2011)، "دراسة التفتت الحيازي في سوريا - محافظة درعا"، البحث منشور في المجلة العربية للبيئات الجافة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، عقد الأمم المتحدة للزراعة الاسرية، الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الدولية (ايفاد) تقرير بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية أنغولا- من أجل مشروع تعزيز صمود أصحاب الحيازات الصغيرة

فريح، عمر طالب، عبد الله، خالد أكبر (2021)، الخصائص الملكية لنظم الحيازة الزراعية وادارتها في ريف قضاء الرمادي

https://juah.uoanbar.edu.iq/article_176503_eaeb2cb250a12651dbae133ca2582f7a.pdf

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)، زراعة الحيازات الصغيرة الذكية بيئياً: ما هو الفرق؟ تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر.

https://www.ifad.org/documents/38714170/40237650/Climate-smart+smallholder+agriculture+What%27s+different_a.pdf/cd627350-95c9-43ee-b330-2da446d05402

العمري، محمد عبدالله (2010)، الحيازات الزراعية في اليمن، بحث منشور في كتاب بعنوان اليمن، السياسة والمجتمع، ضمن بحوث مؤتمر، نظمه مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، مايو، ص ص 307 :321.